



تابع تيميس للمحاماة والإصلاح الجنائي التقرير السنوي الصادر عن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والخاص بحالة حقوق الإنسان في مصر خلال الفترة من سبتمبر 2021 حتى أغسطس 2022

وهو التقرير الذي يوضح أهم مجهودات المؤسسات الحكومية في ملفات حقوق الإنسان المختلفة، وخصصت الصفحات أرقام (26/25) على ملف معاملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين، كما خصصت الصفحة رقم (64) على ملف تدريب أعضاء هيئة الشرطة.

وبالإطلاع على فقرات التقرير وللوهلة الأولى قد لاحظنا:

أولاً:

فيما يخص معاملة النزلاء وغيرهم من المحتجزين:

ذكر التقرير أن إجمالي أعداد المفرج عنهم سواء بموجب قرارات العفو الرئاسي عن باقي مدة العقوبة والإفراج الشرطي قد بلغ أكثر من عشرين ألف شخص، ثم ذكر التقرير أنه تم إلحاق عدد (مائة وخمسة) من المفرج عنهم بوحدة التدريب المهني بجهاز التدريب على حرف التشييد والبناء التابع لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

مما يعني أنه هناك 105 فقط قد خضعوا للتدريب المهني من بين 20,000 قد تم الإفراج عنهم، بمعنى أنه قد تم الإفراج عن 19,895 شخص دون أن يخضعوا إلى برامج التدريب المهني والتعليمي أثناء فترة قضاء العقوبة.

وهو الذي عبرت عنه المعايير الدولية بقولتها إن عدم خضوع المحكوم عليهم إلى برامج تدريب مهني وتعليمي يمكنهم بعد الإفراج عنهم من فرص عمل مستدامة قد يؤدي بنسبة كبيرة إلى اتجاه المفرج عنهم نحو بيئة الجريمة مرة أخرى، ومن ثم دخوله السجن مرة أخرى.

كما أنه لا مبرر أن تكون النتيجة النهائية لمجهودات المؤسسات المعنية تتلخص في إلحاق 105 من المحكوم عليهم بوظائف بعد الإفراج عنهم في ظل وجود بنية تحتية حديثة، فجميع الاحتياجات اللوجستية متوافرة من حيث المساحة والأدوات، وهو ما يتضح مع القصور البالغ في إدارة ملف معاملة النزلاء المحكوم عليهم.

ثانياً:

فيما يخص مجال الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً:

لم يذكر التقرير أي مشاركة لأخصائيين طب نفسي وأخصائيين السلوك، بينما اقتصرَت مهام إدارة الندوات والمؤتمرات المذكورة على قيادات وخبراء أمنيين، وهم الذين يعبرون بطبيعة الحال عن وجهات نظر أمنية في المقام الأول.

وهي السياسة التي يجب أن يعاد تقييمها، فبجانب السياسات الأمنية التي لا غنى عنها داخل السجون، يجب إعطاء مساحات لتدخل العناصر المدنية من الأخصائيين والخبراء.

كما لم يتناول التقرير أي معلومات بخصوص تدريب وتطوير فئة أمناء الشرطة ومعاوني الأمن، وفي حقيقة الأمر أن هذه الفئة هي من تتولى الإشراف المباشر على النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل _السجون سابقاً_ ومن المعروف أن هذه الفئة من مستوى تعليمي متوسط أو أقل من المتوسط، وهي الإشكالية التي عبرت عنها المعايير الدولية بقولتها:

علي موظفي السجون ممن هم في الواجهة أن يفهموا أنهم ليسوا مجرد حراس مهمتهم الوحيدة تتمثل في تجريد الأشخاص من حريتهم، ومن المؤكد أنهم ليسوا جلادين مهمتهم فرض عقوبات أكثر من تلك المفروضة من طرف السلطات القضائية،



بل عليهم الجمع بين الدور الإحتجازي والدور التعليمي والإصلاحي وهذا يتطلب سمات شخصية ومهارات مهنية كبيرة.

بناء عليه يوصي تيميس للمحاماة والإصلاح الجنائي بالآتي:

1/ تشكيل لجنة مختصة بوضع استراتيجية متكاملة لإعادة تأهيل المحكوم عليهم داخل السجون، ودعم برامج التدريب المهني والتعليمي المقدمة لهم والتي تمكنهم من فرص عمل مستدامة بعد الإفراج عنهم، بحيث يكون أغلب أعضاء اللجنة من (خبراء الطب النفسي وعلم الاجتماع وعلم تعديل السلوك/ منظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان) بجانب مسئولين حكوميين من وزارة الشؤون الاجتماعية/ العدل.

2/ تعزيز مشاركة القطاع الخاص بهدف ضمان فرص عمل مستدامة للسجناء المفرج عنهم الذين طبق عليهم برامج التدريب المهني والتعليمي داخل السجون.

3/ تعديل البيئة التشريعية المنظمة لاختيار العاملين داخل السجون، وحظر إسناد مهمة الإشراف على السجناء إلى أشخاص من غير الشهادات التعليمية بدرجة التعليم العالي.

4/ إسناد مهام تطوير الأداء العملي للمشرفين المباشرين على السجناء الى لجنة يكون أغلبها الأخصائيين المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدني المختلفة، وخبير من وزارة العدل، وممثل عن قطاع السجون وكذلك الأمن العام، وخبير من وزارة التضامن الإجتماعي، وخبير من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

5/ وجوب تلقي المشرفين المباشرين على السجناء داخل السجون، البرامج التدريبية التي تطور من أدائهم العملي داخل السجون والمعدة من قبل اللجنة المذكورة في البند السابق، على أن يخضعوا الى تلك البرامج بشكل دوري لا يقل عن دورتين في العام الواحد.

6/ نشر وإتاحة الإحصاءات التفصيلية والبيانات الرقمية الخاصة بالجريمة والصادرة بمعرفة قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية.

إنتهى.